

# السلطة التنفيذية في عهد الرئيس المؤقت

حسن مصطفى (٥)

لم تكن له بصمة خاصة به، فقد كان مجرد واجهة قانونية أراد من انقلب على الشرعية الدستورية أن يحافظ عليها في مواجهة الداخل والخارج ولتأكيد أن ما قام به يأتي في إطار دستوري وشرعي، وهو من جانبه قبل القيام بهذا الدور بل أجاد فيه حيث لم يشعر به أحد طوال الفترة التي تولى فيها هذا المنصب ولم يعترض على أي أمر طلب منه.

## مؤسسات إدارة الدولة والعلاقة بينها:

بدا واضحاً ومنذ الوهلة الأولى أن الانقلاب العسكري، بقيادة وزير الدفاع حينئذ عبد الفتاح السيسي، يعتمد على عدد من المؤسسات والقوى المجتمعية في ترسيخ وتثبيت أركانه ودعمها، على رأسها المؤسسات الأمنية التي ضمت قوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية التابعة لها، يضاف إليها مؤسسات القضاء والإعلام والمؤسسات الدينية من أزهرة وكنيسة، وعدد من القوى السياسية والشبابية كجبهة الإنقاذ وحركة تمرد وحزب النور لدوره الشكلي في تحسين وجه الانقلاب ونفي تهمة أن الانقلاب يعادي التيار الإسلامي، وقد اختلفت الأوزان النسبية لكل مؤسسة حسب قوتها وقدرتها على التأثير في مجرى الأحداث. وسنعرض هنا لملامح وأدوار السلطة التنفيذية في فترة حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور، ودور مستشاريه، وحكومتى البلاوي ومحلبي، والمؤسسة الأمنية ممثلة في القوات المسلحة وجهاز الشرطة.

عقب مظاهرة جرت في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، قدم الرئيس محمد مرسي -الذي عُزل



لاحقاً من قبل قيادات القوات المسلحة وبعض القوى السياسية-مبادرة تهدف لاحتواء المظاهرة سياسياً من خلال التمسك بالمسار الدستوري والاحتكام إلى الصناديق في انتخابات برلمانية عاجلة، يقرر بعدها مجلس الشعب وفقاً لأغلبيته عزل الرئيس من بقائه وفقاً للدستور، وذلك كان تمسكاً منه بالخيار الديمقراطي وبالشرعية الدستورية التي أقرها الشعب المصري، إلا أنه في يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ جرت ترتيبات عسكرية وبمشاركة العديد من القوى المدنية أو الموصوفة بالمدنية كان أبرزها عزل الرئيس الشرعي للبلاد محمد مرسي والتحفظ عليه في مكان غير معلوم، وشاركت عدة مؤسسات في الدولة في الترتيبات كان من بينها المحكمة الدستورية العليا المكلفة أساساً بضمان احترام الدستور وليس المشاركة في خرقه كما حدث في الانقلاب، حيث قبل رئيسها عدلي منصور أن يكون رئيساً مؤقتاً للسلطة الجديدة<sup>(١)</sup>.

تولى المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا، رئاسة البلاد بالتعيين بموجب بيان «خريطة المستقبل» الذي أعلنه وزير الدفاع وقتها عبد الفتاح السيسي بالتشاور مع قوى سياسية ودينية معارضة لمرسي، والذي أفضى إلى عزل مرسي وتعيين رئيس المحكمة رئيساً مؤقتاً للبلاد لحين إجراء انتخابات جديدة.

(٥) باحث سياسي.

## ملاح فترة عدلي منصور:

لعل تحديد دور الرئيس المعين عدلي منصور وملاح فترته من الأدوات المهمة في محاولة فهم تلك الفترة من عمر الوطن، فالرئيس المعين عدلي منصور والذي بدأ فترته الرئاسية بتفويض صلاحيات رئيس الجمهورية المدنية إلى الحكومة، وصلاحياته فيما يتعلق بالدفاع وشئون الأمن إلى وزير الدفاع وقتها عبد الفتاح السيسي، فيما استحوذ مستشاروه على التحدث باسم الرئاسة في وسائل الإعلام ولدى القوى السياسية والاجتماعية، ولم يبق لرئيس الجمهورية المعين إلا الدور البروتوكولي والخطابات الرسمية المعدة سلفاً، والتي تشابهت في تأكيد نهاية عصر تأليه الحاكم وبداية عصر الإرادة الشعبية المطلقة من كل قيد، والمسار الديمقراطي الجامع للمصريين دون إقصاء أو استبعاد، والمصالحة الوطنية المصلحة لما أفسدته صراعات الأمتس<sup>(٢)</sup>.

اقتربت خطابات منصور بالمناسبات المحلية والإقليمية، أي أنها أقرب إلى اللقاءات الروتينية والكلمات العامة والخطابات المعدة سلفاً؛ حيث لم نشهد أي حضور لمنصور في الأحداث الكبيرة التي وقعت في عهده والتي أهمها فض اعتصامي «رابعة والنهضة»، وحالات «قتل الجنود المصريين في سيناء»، ففي الوقت الذي ألقى فيه منصور نحو (٢٧) خطاباً تنوعت بين الخطاب المباشر والكلمات الدورية في المناسبات المتعددة أو حتى اللقاءات الإعلامية والتلفزيونية، لم يدل المستشار المعين من قبل وزير الدفاع وقتها بأي كلمة أو يتخذ أي موقف ولو حتى من باب ذر الرماد في العيون تعبير عن شخصيته أو أن له موقفاً معيناً يعبر عنه أو يؤكد حضوره.

وكانت المهمة الرئيسية لخطابات منصور هي الدفاع عن الانقلاب وتسويقه وتسويغه، ويمكن تقسيم تلك الفترة إلى أربع مراحل: كل مرحلة استغرقت ربع العام تقريباً:

ففي الربع الأول كانت الرسالة التي حرص منصور على ترويجها أن ما حدث مع الرئيس محمد مرسي ليس انقلاباً بل إنه تم عزله بإرادة شعبية، وأن ما حدث في مصر ثورتين إحداهما صححت مسار الأخرى، ومستقبل يُبنى بعيداً عن سوءات ثلاث سنوات، مع إشارة عابرة إلى ما قبلها وبعض سوءاته.

ففي خطاب منصور في ذكرى العاشر من رمضان، قال منصور<sup>(٣)</sup> «امثالاً لإرادتكم التي أمّلت علينا خارطة لمستقبل الوطن»، وهو تأكيد أن خارطة الطريق التي أعلنها وزير الدفاع وقتها عبدالفتاح السيسي إنما هي امتثال لإرادة الشعب، وهي الجملة التي تكررت دوماً في كل خطابات وكلمات الرئيس المعين عدلي منصور، والتي عكست التماهي بين شخص وزير الدفاع وما أقدم عليه من انقلاب، وبين الإرادة الشعبية

للمصريين حتى أضحت إرادة وزير الدفاع وقتها هي المعبر الحقيقي عن الإرادة الشعبية للشعب المصري!

وفي حوارهِ للتلفزيون المصري، أكد المستشار عدلي منصور أنه لا تراجع عن المضي قدماً في خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، وليس هناك تعديل في أولويات الخريطة أو جدولها الزمني<sup>(٤)</sup>، وهو ما لم يتحقق فيما بعد؛ حيث حدثت تعديلات عديدة في خارطة الطريق، أبرزها كان تعديل خريطة الانتخابات لتكون الانتخابات الرئاسية أولاً ثم الانتخابات البرلمانية، وهي الخطوة التي لم يجد منصور ما يبررها به!

وأعاد منصور تأكيد أن «ثورة ٣٠ يونيو» جاءت لتصويب مسار ثورة ٢٥ يناير التي حاول البعض اختطافها لمصلحه الخاصة، وذلك في حوارهِ مع التلفزيون الكويتي أثناء مشاركته في القمة العربية الأفريقية في الكويت<sup>(٥)</sup>.

أما الربع الثاني فقد تنوعت فيه أحاديثه عن الاقتصاد والديمقراطية الموعودة، والأحوال الأمنية والعلاقات مع الخارج وموقفه من القضايا المختلفة، لكن مرة أخرى يعود إلى جوهر خطابه الذي يتلخص في شرح الأوضاع في مصر وأنها ثورة لا انقلاب، وفي هذه الفترة بدأ منصور يلعب دوره الأخطر في إصدار القرارات والقوانين الاستبدادية والممكنة لعودة الفساد الشرس.

وفي الربع الثالث الذي استهله بدعوة الشعب المصري إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية، تراجع ظهور الرجل ثانية لصالح مزيد من تصدير صورة البطل المنتظر المدعو من مؤيديه للترشح للرئاسة، وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، لكن استمرت القرارات الرئاسية الانقلابية في هدوء وصمت كبيرين.

وشهدت تلك الفترة إصدار عدد من القرارات التي تهيج الأوضاع للرئيس المقبل وإصدار عدد من التشريعات والتعديلات على التشريعات من قبيل تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بأن تضاف مادة جديدة لهذا القانون وتنص على ما يلي: «لرئيس الجامعة أن يوقع عقوبة الفصل على الطالب الذي يمارس أعمالاً تخريبية تضر بالعملية التعليمية أو تعرضها للخطر، أو تستهدف منشآت الجامعة أو الامتحانات أو العمل داخل الجامعة أو الاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات العامة والخاصة أو تحريض الطلاب على العنف واستخدام القوة، أو المساهمة في أي مما تقدم، وذلك بعد تحقيق تجريبه الجامعة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الواقعة ويخطر الطالب بذلك بخطاب موصى عليه ويجوز الطعن على الجزاء أمام مجلس التأديب المختص بالجامعة على أن يكون من بين أعضاء مجلس التأديب أحد أعضاء مجلس الدولة وأحد أساندة القانون بكليات

تنضبط وتتهادى نبرته عند الحديث عن الموقفين الأوروبي والأمريكي، ترتفع عقيرته أكثر عند الهجوم على تركيا وقطر، كذلك حين يتهجم بكل قوة على حماس ويهددها بالرد الشديد وذلك ضمن حديثه عن استمرار رعاية مصر للقضية الفلسطينية، ويتحدث عن الخيانة الإخوانية والعمالة لأطراف خارجية (يشير الإعلام الموالي للسلطة إلى أنه أميركا وإسرائيل) بكل حرارة فيما يخرج كلامه عن إسرائيل بارداً مثلجاً، ويتكلم عن رفض أي تدخل خارجي في مصر ثم كلامه عن مقابله أشتون ليس إلا كلاماً عن مندوب سام للحكم الأوروبي لمصر الجديدة يستعرض فيه كل شئون مصر الداخلية، وأخيراً يتحدث -كالسياسي- عن الولايات المتحدة الأمريكية الحليف والشريك والصديق، وأن المشكلة معها وجهات نظر متباينة عما وقع في مصر منذ ٧/٣: ثورة أم انقلاب، وأنه يجري حل المشكلة تدريجياً، وسط كلام مكرر عن رفض المشروطيات في مساعدات أو غيرها<sup>(١٠)</sup>.

توجه الرئيس المؤقت المستشار عدلى منصور فى يناير ٢٠١٤ إلى العاصمة اليونانية (أثينا) فى زيارة استغرقت يوماً واحداً، بهدف دعم العلاقات مع اليونان والاتحاد الأوروبي، عقد منصور خلالها جلسة مباحثات مع الرئيس اليونانى كارلوس بايولياس. كما قام منصور بجولة خليجية شملت السعودية والبحرين والأردن والكويت ودولة الإمارات التى كان لها دور كبير بعد ٧/٣ فى إنعاش الاقتصاد المصرى، من خلال ضخ عدد من الاستثمارات والمساعدات.

وعن حقيقة الدعم الخليجي للانقلاب العسكري فى مصر، تقول مها عزام الزميل المشارك فى برنامج «تشاتام هاوس» للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن الدعم السعودى للانقلاب فى مصر لم يكن مفاجئاً؛ حيث تكمن أكبر مخاوف الملك عبد الله ابن عبد العزيز من منافسة جماعة الإخوان المسلمين لمكانته التى يدعيها بوصفه «حامي الإسلام» فى العالم، وأضافت أن ما حدث فى مصر كان بمثابة معادلة قاتلة لهم، إذ إنها أصبحت تقدم نموذجاً ديمقراطياً وإسلامياً فى الوقت ذاته، وهو ما يعلم آل سعود أنه سيقوض شرعيتهم على المدى الطويل، هم يعلمون جيداً أنهم لا يريدون الديمقراطية، ولكن أيضاً كان لديهم جماعة أخرى تمثل الإسلام وهي بالنسبة لهم لا تحتل. كما أن للملك عبد الله أسبابه الجيدة للخوف من الإخوان المسلمين؛ حيث إن للجماعة أنصاراً كثيرين فى السعودية وهو ما ظهر فى استخدام شعار «رابعة» فى مواقع التواصل الاجتماعى، إلى جانب إصدار ٥٦ من علماء الدين فى السعودية بياناً يدين ما حدث فى ٣ يوليو بوصفه انقلاباً وعملاً إجرامياً وغير قانونى وغير شرعى، وبالتالي فإن خطوط المعركة الحالية أصبحت واضحة إذ إن الانقلاب العسكري فى مصر والدعم السعودى

الحقوق، ويكون الطعن على أحكام مجلس أمام الإدارية العليا<sup>(٦)</sup>.

وفى الشهر نفسه يواصل منصور تهيئة الأوضاع وتمير القوانين تمهيداً لتذليل العقبات أمام تسلم وزير الدفاع السلطة بشكل رسمى، حيث يصدر فى الشهر نفسه قراراً جمهورياً بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة وزير الدفاع ويضم فى عضويته رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوى، ليكون المجلس العسكري مستقلاً بذاته دون أي وصاية من رئيس الجمهورية، كما هو الحال فيما يتعلق بالميزانية وإدارة كافة الشئون العسكرية<sup>(٧)</sup>.

وفى الربع الأخير -بعد ترشح السيسي- لم يعد يمكن لعدلى منصور أن يخفى أن الرئيس الحقيقي هو المرشح الرئيس، وأنه كان يقوم بدور مرسوم له منذ البداية والذي يمكن توصيفه بتجهيز المسرح لوزير الدفاع الذى سبق وعينه فى منصبه<sup>(٨)</sup>.

#### الزيارات الخارجية لعدلى منصور:

منذ الوهلة الأولى له فى قصر الرئاسة، بدأ منصور استجداء مساعدات الخليج -الداعم الأكبر للانقلاب فى مصر- حيث لم يخلُ خطاب للرئيس منصور فيه ذكر للخارج دون الإعراب الدائم عن الشكر والامتنان لكل من السعودية والإمارات العربية والكويت والبحرين؛ حيث قال منصور فى حوار له لوكالة الأنباء الكويتية: «كانت أول زيارة خارجية لي منذ توليت مقاليد السلطة فى البلاد إلى المملكة العربية السعودية التى كان لها موقف حاسم فى تأييد إرادة الشعب المصرى ولقد كان خادم الحرمين الشريفين أول من هنأني بتولي منصبى فقد تلقيت برقية تهنئة من جلالته قبل قسم اليمين.. إن المملكة العربية السعودية وضعت كل ثقلها السياسى والاقتصادى فى مساندة ودعم إرادة الشعب المصرى التى تجلت بعد ٣٠ يونيو رافضة المساس بأمن مصر واستقرارها أو التدخل فى شؤونها وهو ما عكسته كلمة الملك عبد الله بن عبدالعزيز فى ١٦ أغسطس ٢٠١٣ الداعمة لمصر والتي مثلت نقطة تحول واضحة للكثير من المواقف الدولية إزاء ثورتنا». وقال أيضاً فى الحوار نفسه: «فى الواقع هناك إدراك أوروبى متزايد لحقيقة ما جرى فى مصر من ثورة شعبية عبرت عنها جموع الملايين فى الثلاثين من يونيو.. هذا الإدراك كان للمملكة العربية السعودية والكويت والأشقاء فى الخليج العربى دورهم فى ترسيخه لدى العديد من الأطراف الأوروبية» فى دلالة واضحة للدور الخليجي فى دعم الانقلاب فى الداخل وتحسين صورته فى الخارج لدى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى<sup>(٩)</sup>.

ولكنه يصف ذلك -بكل صراحة- بالاستقلال الوطنى، وفيما

غيره- عملية اختطاف الرئيس المنتخب وإخفائه، وأصدر إعلاناً دستورياً بعد الانقلاب بخمسة أيام يوطر فيه لقانون الانقلاب وخارطته، ثم لبث سنة كاملة يقف خلف قرارات تصدر من وجهة السلطة الجديدة<sup>(١٥)</sup>.

إن تقييم فترة حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور لا بد من التركيز خلالها على عدة ملامح، منها أنه كان دائم التصريح بأنه رئيس جاء لشغل المنصب الشاغر بعد عزل الرئيس السابق، محمد مرسي، والتأكيد خلال لقاءاته وبياناته وخطاباته على أنه رئيس انتقالي. فضلاً عن اعتباره منتدباً من المحكمة الدستورية لشغل منصب الرئيس لفترة مؤقتة لتسيير الأعمال والعودة مرة أخرى بعد انتهاء فترة انتدابه<sup>(١٦)</sup>.

وكان دور منصور التنسيق بين السلطات وأجهزة الدولة أكثر من كونه رئيساً بالمعنى المعروف الذي يتضمن كل الصلاحيات الواسعة، وكان وجوده رمزياً وبالتالي لا يصح أن نحاسبه عن فترة حكمه، ومن الطبيعي ألا يحاسب منصور عن ملفات مثل الصحة والتعليم وحجم الإنجاز فيها بسبب طبيعة فترة حكمه المؤقتة والانتقالية. وقد تمت في عهده عملية فض اعتصامى رابعة والنهضة باستخدام القوة المفرطة، وسقط خلال ذلك عدد من الضحايا، ولم يتم إجراء تحقيق جدى فى تلك الواقعة رغم أنه قاضٍ.

وربما كان ذلك مفسراً لنسيان وزير الخارجية المصري وقتها نبيل فهمي اسم رئيس الجمهورية أثناء المؤتمر الصحفي مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية، حيث نطق اسم الرئيس «هادي» منصور بدلا من عدلي منصور قبل أن يتدارك الخطأ ويصحح الاسم!<sup>(١٧)</sup>

وكان ذلك واضحا أيضاً في برنامج السخرية الذي يقدمه الإعلامي باسم يوسف والذي لم يجد ما يسخر منه سوى صمت وسكوت وأحياناً «نوم» الرئيس المؤقت، فلم يكن له مواقف تذكر، فهو الرئيس المنتدب لفترة مؤقتة بجدول عمل محدد من قبل من صاحب قرار الانتداب.

لا بد من تأكيد أن أدوار الرئيس المؤقت قد تبلورت في عدد من الوظائف الخادمة للانقلاب والداعمة له وهي على النحو التالي:

#### - دور الشرعنة:

لا يخفى على أحد أن تولي منصب رئاسة الدولة من قبل رئيس المحكمة الدستورية العليا في ظل انقلاب عسكري على رئيس منتخب ودستور مستفتى عليه يعطي نوعاً من الشرعنة لهذا الانقلاب ويبث بين الناس أن هذا الانقلاب إنما هو مؤيد من قبل الجهة القضائية المسؤولة عن احترام وصيانة الدستور المعبر عن الإرادة الشعبية، فقد كان استدعاء القاضي لهذا

له، هو بمثابة محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لوقف موجة الديمقراطية التي بشرت بالإطاحة بالطغاة العرب، ولكن لا يبدو أن هذه هي الكلمة الأخيرة في المعركة التي تعد «نضال ملحمي»<sup>(١١)</sup>.

#### الأوضاع الاقتصادية في العام الأول بعد ٧/٣:

حسب تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي أصدره في مارس ٢٠١٤، فإن معدلات التضخم بين شهري يوليو ٢٠١٣ وفبراير ٢٠١٤ بلغت ١١,٨٪، مقابل ٦,٣٪ خلال الشهور الثمانية نفسها من حكم مرسي. ورغم حصول مصر على مساعدات خليجية تبلغ ٧٣ مليار جنيه (١٠.٥ مليارات دولار) عقب الانقلاب، وإنفاقها وديعة بقيمة ٦٠ مليار جنيه، فإن عجز الموازنة العامة بلغ نحو ١٢٤ مليار جنيه في نفس الفترة المذكورة حسب بيانات وزارة المالية، مقابل ١٤٦,٥ مليار في الفترة نفسها من ولاية مرسي<sup>(١٢)</sup>.

وقال مركز «أوبن ديمقراسي» الأمريكي، إن دول الخليج تدعم الثورة المضادة في مصر بدعمها للانقلاب العسكري ضد الرئيس المنتخب د. محمد مرسي منذ يوليو الماضي، مشيرة إلى أن الدعم المالي المستمر من الدول العربية لـ «عبد الفتاح السيسي» قائد الانقلاب، يهدف إلى خلق مادة عازلة للنظام عن الضغط الشعبي<sup>(١٣)</sup>.

وخلال الشهور من يوليو ٢٠١٣ إلى مارس ٢٠١٤ ارتفع حجم الاقتراض المحلي إلى ٦٤٥ مليار جنيه، مقابل ٥٣٧ ملياراً في الفترة نفسها من ولاية مرسي، وقفز الدين المحلي إلى ١٦٥٢ مليار جنيه نهاية ديسمبر الماضي، بزيادة ١٢٤ ملياراً عن يونيو وفق نشرة البنك المركزي لشهر فبراير ٢٠١٤. كما ارتفع الدين الخارجي نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٤٥.٧ مليار دولار (نحو ٣١٧.٥ مليار جنيه)، بزيادة ٢.٥ مليار دولار. وتراجع احتياطي النقد الأجنبي في نهاية مايو ٢٠١٤ بنحو ٢,٥ ملايين دولار عن أبريل ٢٠١٤، إذ أعلن البنك المركزي المصري أن الاحتياطي انخفض من ١٧.٤٨٩ مليار دولار إلى ١٧.٢٨٤ ملياراً في الشهر المذكور<sup>(١٤)</sup>.

#### أدوار الرئيس المؤقت:

بدأ الدور السياسي للمستشار عدلي منصور حين شارك في تنفيذ انقلاب ٧/٣، وتبنى رؤية المنقلبين على الرئيس المنتخب محمد مرسي؛ ومن ثم وافق على أن يقوم بالدور الذي استدعي له: الرئيس البديل مؤقتاً. هذه واقعة مركزية في مسار منصور؛ فهو رئيس المحكمة الدستورية والقاضي الذي أعطى شرعية ومشروعية لتعطيل الدستور بإعلان من وزير الدفاع ومرافقيه، وهو يقسم (بالله العظيم أن أحافظ على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، ...)، وفي الوقت نفسه رضي وتابع بل أقر وقرر -مع

التي تم استدعاؤه للقيام بها، فوجدناه يصير دائماً في خطابه ولقاءاته المتنوعة على تأكيد التوجه الديمقراطي للنظام والاستناد إلى الإرادة الشعبية، والالتزام ببندو خارطة الطريق التي أعلن عنها الفريق عبد الفتاح السيسي وقتها، بالإضافة إلى تأكيد أن مصر الدولة والشعب ترفض حكم الإخوان وتقبل بما قام به عبد الفتاح السيسي وتدعمه، ولا ينسى في خضم تلك الأحداث أن يؤكد أن السيسي لا يتدخل بأي حال من الأحوال في قرارات الرئيس أو يفرض عليه شيئاً لا يريده، مؤكداً قدرته على إقالة السيسي إذا وجد مبرراً لذلك!

فأي شرعية تمكّن منصور من إقالة السيسي كما يقول، فمنصور لا يستند إلى شرعية أو انتخابات أو حتى استفتاء يخوله من اتخاذ قرارات وإجراءات تنال من الفريق السيسي، إنه لا يستند في شرعيته سوى إلى القوة المسلحة التي يملكها وزير الدفاع وقتها عبد الفتاح السيسي.

#### - تفويض الصلاحيات:

دور جديد نفذه الرئيس المعين عدلي منصور في قصر الاتحادية هو الرئيس المفوض، أي الذي يفوض صلاحياته إلى غيره، فقد اعتمد منصور على مستشاريه -السياسي والإعلامي- فضلاً عن تفويضه الحكومة في الشؤون المدنية، ووزير الدفاع في شؤون الدفاع والأمن، وبالفعل طغت صورة الأخيرين على صورة منصور، وأصبح دوره بين الغياب والتفويض أو الاحتياطي المستدعى، أو بشكل دقيق البروتوكولي لا أكثر<sup>(١٩)</sup>.

فقد أصدر المستشار عدلي منصور قراراً جمهورياً برقم ٤٩٦ لسنة ٢٠١٣ بتفويض حازم الببلاوي، رئيس الوزراء السابق، في بعض الاختصاصات المسندة لرئيس الجمهورية في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

ويشمل التفويض ثلاث مواد هي ٤ و ١٥ و ١٦، وتشمل المادة الرابعة اختصاص إصدار أوامر لقوات الأمن والقوات المسلحة، وأن يكون لضباط القوات المسلحة إذا ما أمرت بتنفيذ هذه الأوامر سلطة تنظيم المحاضر للمخالفات التي تقع لهذه الأوامر، مع إلزام كل موظف أن يعاون رجال القوات المسلحة في دائرة وظيفته أو عمله، وأن يعمل بهذه المحاضر التي حررها الضباط في إثبات مخالفات هذا القانون، إلى أن يثبت عكسها «وهذا ما يعرف بالضبطية القضائية للقوات المسلحة في حالة الطوارئ».

بينما تتضمن المادة ١٥ اختصاص إلغاء حكم الإدانة الصادر على شخص ما من محكمة أمن الدولة طوارئ، مع حفظ الدعوى، أو أن يخفف العقوبة أو يوقف تنفيذها، بشرط ألا تكون الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك في القتل. أما المادة ١٦ فإنها تجيز للرئيس أو من يفوضه

الدور محددًا سلفًا ومقصودًا لذاته، فكما أن حضور رموز المؤسسات الدينية لمشهد الانقلاب في الثالث من يوليو أعطى شرعية دينية وقبولاً لدى أطراف عديدة بهذا الانقلاب، أيضاً كان حضور الرئيس القاضي مشرعاً لانقلاب فاقد للشرعية مهما بدا أنه يلتحف بغطاء من المشرعين المنتفعين.

#### - الرئيس الممرّر:

عمليات الرصد والتتبع لعدد القوانين والقرارات التي أصدرها المستشار عدلي منصور أثناء توليه منصب رئاسة الدولة تكشف عن دور غاية في الخطورة قبل أن يقوم به مستشار معين من قبل وزير منقلب على رئيسه، فقد مرر وشرعن المستشار عدلي منصور لهذا الانقلاب عبر حزمة من القوانين والقرارات المتعددة والمختلفة، والتي وصل مداها في يومه الأخير في القصر، حيث أصدر منصور نحو تسعة قرارات وقوانين في يوم واحد، دون أن ينطق أحد ببنت شفة، دون داعٍ معتبر أو مصلحة عاجلة، كما أصدر حزمة من القرارات والقوانين التي تخص القوات المسلحة، سواء في استقلالها حتى أصبحت دولة فوق الدولة، وتخصيص زيادات خاصة للعاملين فيها دون العاملين سواهم بالدولة إمعاناً في التقسيم والتفريق، وخدمة لصاحب اليد العليا في البلاد، كما تضمنت حزمة قراراته توسيع صلاحيات المجلس العسكري.

ويمكن تفسير لجوء الرئيس المؤقت إلى الإنفراط في استخدام السلطة التشريعية بأن «تحالف حكم مصر» -الممثل في الجيش والأجهزة الأمنية- كان يرغب في إنهاء وترتيب بعض الأمور الخاصة التي تحتاج إلى تشريع قانوني قبل تشكيل البرلمان المقبل لإنهاء أي جدل أو تعطيل قد يحدث أثناء نظره في البرلمان، مثلما حدث مع صدور قانون التظاهر وبعض القوانين الاقتصادية<sup>(١٨)</sup>.

#### - تبرير الانقلاب:

ظهر ذلك جلياً في أول حديث له عقب الانقلاب حيث عمد منصور إلى تبرير إزاحة الإخوان من الحكم وحل المجالس المنتخبة، والخطوات والإجراءات التي تبعت الانقلاب على رئيس منتخب بإرادة حرة، وبرر منصور ذلك بأن الإخوان أقسموا على احترام الدستور والقانون ولم يفعلوا وذهبوا في اتجاه ترسيخ ديكتاتورية جديدة برداء إسلامي، متناسياً أن وصوله إلى مقعد الرئاسة جاء بمخالفة دستورية جسيمة، بل إنه هو من أطاح بهذا الدستور الذي وافق الشعب عليه بأغلبية، بل استند في توليه المسؤولية إلى خطاب من وزير انقلاب على رئيسه بالقوة المسلحة، دون سند من دستور أو قانون.

#### - تجميل النظام:

تجميل وجه النظام الانقلابي كان من أولى واجبات منصور

في تاريخه، «الرئيس المنتدب» كما برر البعض عودته إلى عمله بعد انتهاء مهمته.<sup>(٢٢)</sup>

تبع ذلك سقوط أحد عشر جندياً فيما عرف إعلامياً باسم: «مذبحة العريش»، وذلك في ٢٠/١١/٢٠١٣، ولم يتوقف الأمر على استهداف القوات المسلحة، بل تعداه إلى المؤسسات الأمنية والشرطية، ففي الرابع والعشرين من ديسمبر لعام ٢٠١٣، شهدت مصر عملية تفجير مديرية أمن الدقهلية والتي راح ضحيتها أربعة عشر شرطياً ولم يكن لمنصور أي موقف أو تصريح يذكر! وبعد نحو شهر من الحادث، استيقظت مصر على حادثة أخرى وهي تفجير أمام مديرية أمن القاهرة (العاصمة) ولقي نحو ستة أفراد مصرعهم نتيجة الحادث، وأيضاً لم يكن رأس الدولة ورئيسها متواجداً بأي حال من الأحوال، ولم يرصد له أي قول أو تصريح، وهو الأمر الذي يثير العديد من علامات الاستفهام حول دور الرئيس المعين، وهل افتتاح مبنى لهيئة ما في الدولة أكثر أهمية من تعرض المواطنين إلى القتل الجماعي، سواء على أيدي الشرطة كما في رابعة والنهضة، أو في حوادث إرهابية ك تلك التي شهدتها سيناء والفرافرة وعدد من مديريات الأمن، فقد حضر الرئيس افتتاح مبنى هيئة قضايا الدولة وأدلى بخطاب معد سلفاً، بينما كان غائباً عن أحداث لم يكن لرئيس البلاد أن يتغيب عنها أبداً.

#### الدور التشريعي لمنصور:

تنص المادة ١٥٦ من دستور ٢٠١٤ على أنه «إذا حدث في غير دور انعقاد مجلس النواب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، يدعو رئيس الجمهورية المجلس لانعقاد طارئ لعرض الأمر عليه. وإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد، فإذا لم تعرض وتناقش أو إذا عرضت ولم يقرها المجلس، زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار». ووفقاً لهذه المادة، فإن مجلس النواب المقبل سيكون مكلفاً بمراجعة جميع القوانين التي أصدرها منصور خلال فترة حكمه لإقرارها، كما تطرح هذه المادة -وفقاً لمراقبين قانونيين ومصادر قضائية- أسئلة حول مدى توافر حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في القوانين التي أصدرها منصور<sup>(٢٣)</sup>.

إلا أن واقع الأمر شهد جملة من القوانين والقرارات غير العاجلة والتي تحتاج إلى حوار وطني ومشاركة أحزاب وقوى سياسية ومجتمعية فيها، فبدا الأمر وكأنه تشريع بقوة السلاح، منبعه الإرادة المسلحة، يلبس عباءة القضاء ويتحدث بلسان موظف عام على درجة مؤقت، هذا هو حال التشريع في عهد

(البلاوي) أن ينتدب بقرار أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العموم للتحقق من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن وإبداء الرأي في قضايا أمن الدولة، وأن يودع المستشار أو المحامي العام المنتدب في كل جناية مذكرة مسببة برأيه، ترفع إلى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم<sup>(٢٠)</sup>. كما أصدر منصور قراراً جمهورياً بتفويض إبراهيم محلب، رئيس الوزراء الحالي، بالتصرف في أملاك الدولة بالمجان ونزع ملكية العقارات<sup>(٢١)</sup>.

إذا كانت خلاصة الدور السياسي لعدلي منصور أنه بدأ من «الرئيس الصورة» المتصدرة أمام الانقلاب إلى «الرئيس القنطرة» المهد لحكم السيسي، وإذا كانت سنته الأولى هي حصاد هشيم لن يلبث سسيراً إلا وتذروه الرياح، فمن العدل والإنصاف أن يتحمل هذا الرجل مسئولية ما شارك فيه في كل ما سبق، ومن السذاجة بمكان أن يقال إنما كان لا وزن ولا دور له، لقد قام بدور خطير، فهو العنصر الرئيسي في ترويق الانقلاب وتسهيل تنفيذ مخططات الانقلاب الإجرامية التي تمثلت في الاعتقالات والاغتيالات وقبل كل ذلك الانقلاب على مسار ديمقراطي والمساهمة في القضاء على ثورة يناير وتسهيل عمل الثورة المضادة وبعث الحياة للدولة العميقة وإعادة سيطرتها على مقدرات البلاد مرة أخرى.

#### الأحداث الإرهابية وغياب الرئيس:

في الوقت الذي شهدنا فيه المستشار عدلي منصور يحضر افتتاح مبنى جديد تابع لهيئة قضايا الدولة ويلقي كلمة في تلك المناسبة التي استدعت حضور من يشغل منصب رئيس الجمهورية، لم نجد الرئيس المعين حاضراً في الحوادث التي هزت أرجاء الوطن وأرعبت ساكنيه، فقد شهدت مصر حوادث إرهابية كثيرة وعديدة شملت معسكرات للقوات المسلحة ومباني شرطية وصلت إلى حد تفجير مديريات الأمن في القاهرة وغيرها من المحافظات، بالإضافة إلى فض اعتصامي «رابعة والنهضة»، إلا أن منصور لم يكن موجوداً في زخم تلك الأحداث كما أنه لم يدلّ بدلوه حتى يشعر المواطن بوجود رأس للدولة تدبر وتحكم، أو على أقل تقدير، تتابع الأحداث وتتفاعل معها!

فقد حدث في عهد المستشار عدلي منصور، حادثة رفع الثانية ٢٥/٨/٢٠١٣، والتي راح ضحيتها ٢٥ من أفراد القوات المسلحة، تبعها في الحادي عشر من سبتمبر حادثة مبنى المخابرات الحربية في رفح والتي راح ضحيتها أحد عشر جندياً من أفراد القوات المسلحة، كل هذا ولم يبدِ الرئيس المعين أي رد للفعل أو محاسبة للمسؤولين أو حتى توجيه كلمة للشعب كما درج أن يلقي الكلمات في المناسبات الدورية. ربما يعود ذلك إلى كونه يرى أنه رئيس منتدب يؤدي ما يطلب منه، فهو سابقة

الدفاع قائد الانقلاب- مستقلة بشؤونها داخل منظومة مؤسسات الدولة المصرية. الأمر الذي تأكد بقراره بتفويض وزير الدفاع في شأن التعبئة العامة (١٠/٩)، ثم إصداره قانوناً بإعادة تشكيل مجلس الدفاع الوطني، ثم قرار بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما يزيد من عدد مساعدي وزير الدفاع في المجلس، وواضح أن كل هذه القرارات والقوانين مصنوعة في مطبخ شديد الخصوصية، لا إشارة بها قبل إصدارها ولا حوار بشأنها، فضلاً عن مناقشة برلمان أو رقابة ومشاركة شعبية<sup>(٢٤)</sup>.

وفي (٢/١٣) صدر قرار بتخصيص ١٣٣ فداناً للقوات المسلحة من الأراضي بإدكو وهو ما يعادل «٢٨، ٨٨٢، ٥٦٠ متر مربع»، تلاه في الشهر نفسه قرار جمهوري بتخصيص قطعة الأرض المشغولة بحديقة الأسرة بمدينة القاهرة الجديدة والمنشآت المقامة عليها لصالح وزارة الدفاع. وفي (٢/٢٦) من العام ٢٠١٤، أصدر منصور قراراً جمهورياً بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة وزير الدفاع طبقاً للدستور. ثم قرار بإعفاء نوادي القوات المسلحة ووحدات يحددها وزير الدفاع من الضريبة العقارية، إمعاناً في منح الجيش امتيازات لا حصر لها تجعله مؤسسة فوق الدولة.

أظهرت العديد من المؤشرات العالمية انحدار مصر اقتصادياً، فجاءت في المرتبة الـ٣٤ من أصل ١٧٨ دولة على «مؤشر الدول الفاشلة»، منحدرة ١١ مرتبة عن العام ٢٠١١. وعلى مؤشر الرفاه العالمي انحدرت مصر ٨ درجات بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ لتأتي في المركز الـ١٠٨. وانحدر تصنيفها الائتماني أكثر من ١٦ مرة، لتدرج ضمن الدول العالية المخاطر المعرضة للتعثّر أو العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية في مواعيدها.

ورغم أن اقتصاد الجيش المصري تعاطم منذ أسقط الرئيس محمد مرسي في يوليو ٢٠١٣ فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضمت البلاد إلى قائمة الدول الهشة لأول مرة في تاريخها هذا العام. ويسيطر الجيش حسب صحيفة واشنطن بوست الأميركية على ٦٠٪ من اقتصاد مصر، مشيرة إلى أن مشروع تطوير قناة السويس ربما كان وراء إطاحة العسكر للرئيس مرسي. وتحدثت الصحيفة الأميركية عن مشاريع في البنى التحتية بقيمة تتجاوز ١٠٥ مليار دولار ذهبت إلى القوات المسلحة بين سبتمبر ٢٠١٣ وديسمبر من العام ذاته. وحذر التقرير من أن سيطرة العسكر على الاقتصاد المصري ربما تنذر بتعميق الفساد وإشعال نيران غضب مثل تلك التي أطاحت بالرئيس المخلوع حسني مبارك<sup>(٢٥)</sup>.

كما أصدر منصور عدد من القرارات والقوانين التي أعطت عدداً من الامتيازات لجهاز الشرطة تقديراً لدوره في مساندة

المستشار عدلي منصور؛ فقد أصدر منصور نحو (١٤٧) قراراً بقانون، منها ٥١ قانوناً لربط الموازنات الخاصة بالهيئات الحكومية، و٣ قوانين باعتماد الموازنة العامة وفتح حساب إضافي لها، و٢١ قانوناً بالترخيص لوزارة البترول في التعاقد مع شركات للتنقيب عن البترول في الصحراء الشرقية والغربية وسيناء. وأصدر منصور ٧٢ قانوناً باستحداث تشريعات أو تعديل تشريعات قائمة، من بينها ٥ تعديلات على قانون مباشرة الحقوق السياسية، آخرها إعادة صياغة القانون كاملاً، وتعديلات على كل من قانون المعاشات العسكرية والصحافة والمناقصات والمزايدات وضريبة الدخل وتنظيم الجامعات.

وبمقارنة هذا العدد بعدد القوانين التي أصدرها سلفه محمد مرسي، يتضح أن الأخير أصدر ١٥٤ قانوناً من بينها ١٠٤ لربط الموازنات و٣ باعتماد الموازنة العامة للدولة، أي أنه أصدر أقل من ٥٠ تشريعاً، علماً بأن هذه التشريعات شارك في إصدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى سلطة التشريع من ٣٠ يونيو ٢٠١٢ إلى ١٢ أغسطس ٢٠١٢ ثم مجلس الشورى الذي تولى هذه السلطة من ٨ ديسمبر إلى ٣ يوليو ٢٠١٣.

#### المؤسسة العسكرية والأمنية في عهد منصور:

يمكن استعراض عدد من القرارات والقوانين التي اتخذها الرئيس المعين عدلي منصور في عهده والتي تخص أو تتعلق بالقوات المسلحة وقوات الأمن أو الشرطة، والتي تعطينا مدلولاً كبيراً على توجه الرئيس المعين من قبل وزير الدفاع، وطبيعة الدور الذي يؤديه في قصر الاتحادية؛ حيث أصدر منصور في السادس من يوليو ٢٠١٣، قراراً جمهورياً بتعيين اللواء أركان حرب عبد المؤمن فودة رئيساً لديوان رئيس الجمهورية بدلاً عن السفير محمد رفاعه الطهطاوي، تلى ذلك قرار في (٧/١٣) يقضي بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وتضمن القرار زيادة المعاشات العسكرية إلى ١٠ ٪، وفي (٨/٢٠) قرار جمهوري بزيادة رواتب درجات المجندين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة وتعديل ذلك في جدول فئات الرواتب، وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه، أصدر منصور قراراً بتعديل قواعد منح نجمة الشرف والأنواط العسكرية لضباط القوات المسلحة بما جعلها أكثر شمولاً واتساعاً من ذي قبل، وشملت التعديلات زيادة ٢٠٠ جنيه في الرواتب والمعاشات تلتزم بها الدولة له ولأسرته وإعفاء كامل من الضرائب.

وفي (٨/٢٩) جاء قرار منصور بحذف جملة «أن أكون مخلصاً لرئيس الجمهورية» من قسم الطاعة الذي يقسمه ضباط القوات المسلحة، وهو قرار غريب في سياقه، لكن ما لحقه من قرارات تعلق بالقوات المسلحة تؤكد التوجه الانقلابي الاستراتيجي لجعل المؤسسة العسكرية -وعلى رأسها وزير

بدا واضحاً للمتابعين أن تجميل وجه النظام وإضفاء صبغة مدنية عليه من أولى مهام رئيس الوزراء حازم الببلاوي؛ حيث أكد الببلاوي في باكورة تصريحاته فور توليه المسؤولية أن الجيش لا يتدخل في السياسة، وأنه الحصن الحامي للوطن، مؤكداً أنه عندما اندلعت ثورتا ٢٥ يناير و«الثلاثين من يونيو»، انضم الجيش إلى الشعب ووقف بجانب مطالبه المشروعة، وهو الدور الذي يلعبه في اللحظات الحاسمة، لافتاً إلى أن حماية الإرادة الشعبية أعلى من السلطة<sup>(٢٦)</sup>.

ورغم تأكيد الببلاوي المتكرر أن السيسي مجرد وزير في وزارته وأنه من صلاحيات الرئيس المؤقت عدلي منصور إقالة السيسي إذا أراد ذلك، والحديث عن دور الحكومة في إقامة نظام ديمقراطي بعيداً عن النظام العسكري أو الديني<sup>(٢٧)</sup>، إلا أنه حديث لم يكن يتسق مع الواقع الذي كانت جميع مؤشراتته تشير إلى أن الحاكم الفعلي للبلاد هو عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع وقتها.

ثم انتقل حديث الببلاوي إلى مستوى آخر غير الحديث عن أنه لا وجود لعسكرة الدولة، إلى الحديث عن مسألة ترشح السيسي إلى الرئاسة؛ حيث بدأ الببلاوي حديثه بأن مسألة الترشح للرئاسة أمر شخصي يخص صاحبه فقط، ويعد أن كان يريد أن السيسي مجرد وزير في وزارته ولا يتدخل في الأمور الأخرى، بدأ الببلاوي في الحديث عن شعبية السيسي الجارفة وأنه إذا قرر الترشح للرئاسة سينجح باكتساح، مبرراً ذلك بأن البلاد في حاجة إلى رئيس قوي يستند إلى دعم قواته ويتمتع بشعبية جارفة<sup>(٢٨)</sup>.

ثم انتقل الببلاوي إلى مستوى آخر في الحديث عن ترشح السيسي للرئاسة؛ حيث أعلن الببلاوي، وفي خطوة غير مسبوق، بإعلان تأييده لعبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية، وتحدث الببلاوي عن الشعبية الجارفة لوزير الدفاع، حتى وصل الأمر به إلى التصريح بأن المطالبة بترشح السيسي للرئاسة تأتي من الشارع ومن النساء في المقام الأول نظراً لوسامة السيسي!!<sup>(٢٩)</sup>.

#### – الدور الاقتصادي لحكومة الببلاوي:

توفير النقد الأجنبي وجلب المساعدات والاتفاق على عدد من القروض كان من أولويات حكومة الببلاوي، حتى أنها لم تتوان عن قبول منحة الإمارات العربية المتحدة من «الملايس والبطاطين» والتي اعتبرها الكثير من المصريين مسألة مهينة وتعد نوعاً من أنواع التسول، احتفى به الإعلام الموالي للسلطة، حتى قال عنه الإعلامي خيرى رمضان المذيع على قناة «سي بي سي»، بأن «بعض المصريين وبعض الخليجيين تبرعوا بالبطاطين

الإنقلاب وقمع المعارضين، وضمناً لاستمرار هذا الدعم والمساندة في المستقبل، ففي (١١/١٥) لعام ٢٠١٣ صدر قرار جمهوري بترقية ٦ من قيادات وزارة الداخلية إلى درجة مساعد وزير الداخلية من ضمنهم مسئول فض رابعة والنهضة. وفي (٢/١٩) صدر قرار جمهوري بزيادة بدل المخاطر لأعضاء هيئة الشرطة من الضباط والأفراد بمن في ذلك المعينون بعقود مؤقتة (طوارئ) بنسبة ٣٠٪ من الأجر الأساسى.

خلاصة الأمر أن قرارات منصور تنوعت ما بين تفويض لوزير الدفاع أو إقرار الامتيازات المالية والمعنوية للقوات المسلحة وجهاز الشرطة، أو إعفاء مباني ونوادي القوات المسلحة من الضرائب، أي أنها تصب جميعاً في اتجاه جعل القوات المسلحة دولة فوق الدولة، ويمكن تبرير ذلك بأن الفريق عبد الفتاح السيسي هو من أتى بمنصور إلى قصر الرئاسة، وبالتالي فهو محدد الدور وصاحب القرارات ورسم السياسات، والتي تتطلب جميعها أن تحصل على ختم شعار الجمهورية لتستكمل المظهر القانوني لها، وخير من يقوم بذلك هم أهل القانون والمنتفعون منه.

#### حكومتنا الببلاوي ومحب وتهييد الطريق أمام السيسي:

تولى الدكتور حازم الببلاوي رئاسة مجلس الوزراء في أعقاب الانقلاب العسكري والإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، وفور إعلان توليه المسؤولية، أعلن الببلاوي أنه يسعى لتشكيل حكومة من الكفاءات للعبور بمصر إلى مرحلة من الأمن والاستقرار، واضعاً نصب عينيه خارطة الطريق التي تشكل لديه إرادة المصريين حسيماً صرح في وسائل الإعلام، حيث أكد مراراً وتكراراً أن ما حدث في الثلاثين من يونيو إنما هو استجابة للإرادة الشعبية الجارفة والتي ساندها وأيدها الجيش.

وقد أنيط بالببلاوي القيام بعدد من المهام، أولها السعي نحو توفير الدعم والمساعدات الأجنبية لمصر وخاصة تلك الوافدة من دول الخليج العربي؛ حيث قام الببلاوي بعدد من الزيارات إلى دول الخليج الداعمة للانقلاب العسكري في مصر، كما شارك الببلاوي بمنتدى دافوس الاقتصادي، وتحدث عن فرص الاستثمار في مصر وأهمية تقديم مساعدات عاجلة إلى مصر، كما قام بدور في تهيئة الأوضاع وتقديم القرارات الضرورية لمواجهة جماعة الإخوان المسلمين؛ حيث تم حظر الجماعة ومصادرة أموالها، بالإضافة إلى اعتبارها جماعة إرهابية.

ويمكن تصنيف أدوار ومهام رئيس الوزراء إلى الآتي:

– تجميل النظام وتهيئة المناخ لوصول السيسي إلى مقعد الرئاسة:



٢- توقيع العقوبات المقررة قانوناً على من ينضم إلى الجماعة أو التنظيم واستمر عضواً في الجماعة أو التنظيم بعد صدور هذا البيان.

٣- إخطار الدول العربية المنضمة لاتفاقية مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨ بهذا القرار.

٤- تكليف القوات المسلحة وقوات الشرطة بحماية المنشآت العامة، على أن تتولى الشرطة حماية الجامعات وضمناً سلامة أبنائنا الطلاب من إرهاب تلك الجماعة<sup>(٣٥)</sup>.

وقد ساعد هذا القرار على محاربة جماعة الإخوان ومساعدة قادة الانقلاب العسكري على مواجهة الجماعة وممارسة كافة أنواع البطش والتنكيل ضد أفرادها تحت غطاء مكافحة ومحاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية.

وقد استقالت وزارة البيلالوي ليخلفها وزارة المهندس إبراهيم محلب، والتي استمرت نحو ثلاثة أشهر في ما يشبه حكومة تسيير الأعمال والإشراف على الانتخابات الرئاسية لاستكمال مشهد تسليم السلطة إلى قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي.

وباستثناء بعض تصريحات رئيس الوزراء عن أهمية ثورة ٣٠ يونيو وأنها جاءت لتصحيح ثورة يناير بعدما سرقتها تيار الإسلام السياسي، وبعض التصريحات التي هاجم فيها جماعة الإخوان وقرار محلب بتطبيق عقوبات جريمة الإرهاب على أعضاء الإخوان، لم يكن للحكومة دور ملموس على المستوى السياسي<sup>(٣٦)</sup>. حيث تركزت معظم تصريحات الحكومة على الأداء الاقتصادي وتأكيد أن الفقراء لن يتحملوا فاتورة الإصلاح الاقتصادي، وقد قام محلب كما هي العادة في تلك الفترة بزيارة دولة الإمارات العربية للمشاركة في منتدى الإعلام العربي كما أعلنت رئاسة الوزراء، وبالطبع لم يغيب الحديث عن تطلع مصر لمزيد من الاستثمارات الإماراتية في مصر وتقدير النظام الجديد في مصر لدور ودعم الأشقاء في الإمارات في دعم مصر والإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين.

#### حجازي والمسلماني .. والتكالب على الأدوار:

منذ الوهلة الأولى لتعيين الرئيس المؤقت عدلي منصور لعدد من المستشارين، بات واضحاً غياب دور الرئيس في مواجهة المستشارين المتطلعين إلى لعب دور في تثبيت دعائم الانقلاب وتقديم أوراق الاعتماد لدى المؤسسة الأمنية والعسكرية، فمنذ اليوم الأول لتعيين الدكتور مصطفى حجازي، مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاستراتيجية والسياسية، وأحمد المسلماني، المستشار الإعلامي للرئيس المؤقت، ومن خلال استعراض الأنشطة والأدوار التي قام بها كل مستشار نجد أن الأدوار قد تداخلت فيما بينهما فيما يشبه الصراع على الدور.

والملابس المستعملة لشعب مصر، والملابس مستعملة استعمال خارجي نضيف يعني شبه جديدة».

وقد قام البيلالوي بزيارات خارجية شملت عدداً من دول الخليج العربي أبرزها السعودية والإمارات العربية، لجذب رؤوس الأموال والمساعدات الاقتصادية لمصر، وبالفعل حصلت مصر على دعم مالي كبير من جانب دول الخليج السعودية والإمارات والكويت بلغت نحو ١٢ مليار دولار.

وقد صرح البيلالوي في شهر سبتمبر عام ٢٠١٣ أن بلاده حصلت «بالكامل» على ١٢ مليار دولار مساعدات من السعودية والإمارات والكويت، وتتفاوض مع الدول الثلاث على تمويل مشروعات مهمة. وأوضح أن بلاده حصلت على ستة مليارات دولار ودائع وثلاثة مليارات لشراء مواد بترولية وثلاثة مليارات أخرى منحة بعد عزل الجيش للرئيس محمد مرسي<sup>(٣٧)</sup>.

وقد قوبلت زيارة البيلالوي لدولة الإمارات العربية وإشادته الكبيرة بدعمها لمصر والانقلاب العسكري ودورها في نجاحه برد فعل لم يكن متوقعاً على الإطلاق؛ حيث أكد الشيخ منصور ابن زايد آل نهيان، نائب رئيس وزراء الإمارات، وزير شؤون الرئاسة خلال لقائه بـ«حازم البيلالوي» رئيس الوزراء المصري، أن دعم بلاده لمصر لن يستمر طويلاً، وعلى مصر أن تجد حلولاً مبتكرة وغير تقليدية للخروج من أزمتها المالية<sup>(٣٨)</sup>، وهو بمثابة جرس إنذار لقادة الانقلاب العسكري بوقف مسلسل طلب المساعدات المالية والعمل نحو إيجاد بدائل وفرص تمويلية أخرى لأن الخليج لن يستمر في دعمه إلى ما لا نهاية.

#### - إقصاء الإخوان وتبرير عنف السلطة:

بالرغم من تصريح البيلالوي بأنه لا يوجد ضرورة لحظر جماعة الإخوان المسلمين، أو إقصائهم عن العملية السياسية<sup>(٣٩)</sup>، وتأكيد أنه لا يوجد مفهوم قانوني في مصر يمكن بموجبه إدراج الإخوان كجماعة إرهابية<sup>(٤٠)</sup>. قبل أن يعود فيعلن جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية في أعقاب تفجيرها مبنى مديرية أمن الدقهلية، وسقوط ستة عشر قتيلًا وأكثر من مائة وثلاثين جريحًا، وذلك قبل أن يتم التحقيق في هذه الجريمة ومعرفة الفاعل أو حتى صدور حكم قضائي بإدانة جماعة الإخوان عن تلك العملية التي استغلتها الحكومة في إصدار هذا القرار، ولم تتراجع الحكومة عن هذا القرار حتى بعد أن أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس مسئوليتها عن العملية<sup>(٤١)</sup>.

#### وقد تضمن القرار ما يلي:

١- توقيع العقوبات المقررة قانوناً لجريمة الإرهاب على كل من يشترك في نشاط الجماعة أو التنظيم، أو يروج لها بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى، وكل من يمول أنشطتها.

الأدوار داخل مؤسسة الرئاسة، وأن ثمة صراعاً بين مستشاري الرئيس المؤقت، إلا أن الأمر لم يشغل بال القائمين على الحكم كثيراً؛ ربما لأنهم يعلمون أن مؤسسة الرئاسة لم تكن هي من يدير دفة البلاد، وبالتالي فلا داعي لحل هذا الصراع وإنهائه.

هكذا في غياب الرؤية وانعدام الوجود الفعلي للرئيس نجد مستشاره الإعلامي يعقد لقاءات مع شيخ الأزهر وشباب الثورة والأحزاب السياسية، في حين يهتم مستشاره السياسي بأحديثه للفضائيات المصرية والأجنبية، ففي (٢٠١٣/٨/٢) أدلى حجازي بتصريحات لشبكة (سي إن إن) الأمريكية، وبعدها بنحو شهر أدلى بتصريحات لشبكة سكاى نيوز، ولم ينسَ حجازي، وهو مستشار الرئيس المؤقت، أن يغازل رئيس الجمهورية الفعلي عبد الفتاح السيسي، والذي كان يشغل وقتها منصب وزير الدفاع، بتشبيهه بـ«إيزنهاور» مصر. ولا يخلو هذا التصريح من شبهة تملق وتقرب إلى الحاكم الفعلي للبلاد منذ الانقلاب العسكري، لعله يجد لنفسه دوراً بعد انتهاء انتداب المستشار عدلي منصور لقصر الرئاسة.

هكذا يتضح أن السلطة التنفيذية عقب الانقلاب اهتمت بأن تقدم الشكل المطلوب لتسويق الانقلاب وتسويغه في الداخل والخارج دونما تأثير حقيقي على مجريات الأمور، فهي قد احتفظت بالشكل فقط ورغم ذلك كان جلياً لكل ذي عينين أن هذه السلطة ليست فقط مؤقتة وإنما غير مرئية.

#### الهوامش:

١- وليد شرابي: عدالة منحازة: دعم انقلاب السيسي وضرب خصومه، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٠١٤/٤/٧)، منشور على الرابط التالي:  
<http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201447102295409.htm>

٢- حصاد الهشيم: عدلي منصور وسنة سوداء في مصر، مركز الحضارة للدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور على الرابط التالي:  
[http://hadaracenter.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=900:2014-06-05-13-41-27&catid=154&Itemid=555](http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=900:2014-06-05-13-41-27&catid=154&Itemid=555).

٣- كلمة الرئيس المؤقت عدلي منصور إلى الأمة في ذكرى العاشر من رمضان: الشعب المصري هو صاحب الإرادة الشرعية، الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠١٤/٧/١٨)، منشور على الرابط التالي:  
[http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=71632#.UxNV\\_mVxXcs](http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=71632#.UxNV_mVxXcs)

ففيما يتعلق بالمستشار الإعلامي للرئيس المؤقت، فقد سعى المسلماني منذ اليوم الأول إلى التغول على صلاحيات ومهام المستشار السياسي، فقد التقى المسلماني قيادات حزب التجمع الأحد الموافق ٢٠١٣/٩/٨، للحديث عن مبادرة «القادة الجدد»، التي أطلقها المستشار الإعلامي، (لاحظ أن من يطلق المبادرة هو المستشار الإعلامي في غياب أي دور للمستشار السياسي). وكان المسلماني قد التقى بعدد من قيادات حزب التجمع، في إطار لقاءاته بالقوى السياسية للوقوف على تصوراتهم ومقترحاتهم لأهم القضايا للعبور بالبلاد من تلك المرحلة.

وفي التاسع من مارس لعام ٢٠١٤، نجد المسلماني مشاركاً في اجتماع لجنة تنمية حلايب وشلاتين، وفي السابع من يوليو يقوم المسلماني بزيارة إلى مشيخة الأزهر مبعوثاً من رئيس الجمهورية لاستطلاع رأي الأزهر في ملف المصالحة الوطنية ومجمل خارطة الطريق.

وفي السابع عشر من شهر سبتمبر ٢٠١٣ يستقبل المسلماني وفداً من شباب السياسيين لتفعيل مبادرة «القادة الجدد»، وعقب اللقاء أصدر المستشار الإعلامي بياناً صحفياً، ليقول بعبارة صريحة إنه يقوم بدورين، سياسي وإعلامي، في غيبة من صاحب الاختصاص في نطاق العمل السياسي داخل مؤسسة الرئاسة.

ولم يتوقف المسلماني عن التغول على أدوار الآخرين، وإنما تطوع الرجل إلى الزج بنفسه في الخصومة السياسية ضد التيار الإسلامي؛ حيث صرح في السادس من أكتوبر أن المظاهرين ضد الجيش في ذكرى النصر عملاء لا نشطاء<sup>(٣٧)</sup>.

وهي أدوار سياسية بامتياز يفترض أنها من صميم عمل المستشار السياسي للرئيس المؤقت، ولكن عندما يغيب دور الرئيس فإن مستشاريه يتغولون في أدوارهم ووظائفهم، ويصبح منصب مستشار الرئيس مطية لتحقيق أهداف خاصة وتحقيق غايات لا تتعلق بالوظيفة المنوط القيام بها، ويبدو أن المستشارين، المسلماني ومصطفى حجازي -المستشار السياسي- قد أدركا منذ الوهلة الأولى طبيعة دور الرئيس المعين وحدود سلطاته، فبحث كل منهما عن أدوار تلبى لموجهما السياسي في المرحلة المقبلة.

وعلى الجانب الآخر، نجد الدكتور مصطفى حجازي يعقد المؤتمرات الصحفية للحديث عن أمور تتعلق بموقف الرئيس من القضايا والأحداث الجارية، ففي السابع عشر من شهر يوليو ٢٠١٣، عقد حجازي مؤتمراً صحفياً للإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية، ثم في التاسع والعشرين من الشهر نفسه عقد حجازي مؤتمراً صحفياً آخر للهجوم على معتصمي رابعة وتأكيد أن الدولة ستقوم بمواجهتهم بكل قوة، وذلك دون أي حضور أو دور للمستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية أحمد المسلماني، وقد بدا وقتها للمحللين أن ثمة مشكلة في تحديد

[http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=92938#.VGY93\\_msWeE](http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=92938#.VGY93_msWeE)

١٢- مصر.. عام على الانقلاب، موقع الجزيرة نت، (٢٠١٤/٦/٣٠)، منشور على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/6/30/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8>

١٣- دعم الخليج للانقلاب.. انتصار لإرادة الشعب أم حماية لعروش الآباء؟، شبكة رصد، (٢٠١٤/٥/١٧)، منشور على الرابط التالي:

[http://www.rassd.com/7-94443\\_%D8%AF%D8%B9%D9%85\\_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC\\_%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8..%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1\\_%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8\\_%D8%A3%D9%85\\_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9\\_%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B4\\_%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%A8%D8%A7%D8%A1%D8%9F](http://www.rassd.com/7-94443_%D8%AF%D8%B9%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC_%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8..%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1_%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A3%D9%85_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B4_%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%A8%D8%A7%D8%A1%D8%9F)

١٤- مصر.. عام على الانقلاب، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق.

١٥- حصاد الهشيم، مرجع سابق.

١٦- دستوريون: عودة «الرئيس المؤقت» لمنصبه السابق تنفيذاً لخارطة الطريق، الوطن، (٢٠١٤-٠٦-٠٢)، منشور على الرابط التالي:

<http://www.elwatannews.com/news/details/495873>

١٧- المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية السابق نبيل فهمي مع نظيره السعودي سعود الفيصل، منشور على الرابط التالي:

<https://www.youtube.com/watch?v=hBopPMitp0w>

١٨- عدلى منصور.. من القصر إلى التاريخ، الشروق، (٢٠١٤/٥/٣١)، منشور على الرابط التالي:

<http://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=31052014&id=88ecadd5-6573-4a13-b044-9c6c50cee464>

١٩- حصاد الهشيم، مرجع سابق.

٢٠- المستشار الدستوري للرئيس: الاختصاصات المفوضة للبلديات إدارية لحفظ أمن الدولة ولا تحتاج إعلان حالة

٤- مصر تغير خارطة طريقها... الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، إيلاف، (٢٠١٤/١/٢٦)، منشور على الرابط التالي:  
<http://www.elaph.com/Web/news/2014/1/871048.html>

٥- حديث الرئيس عدلى منصور للتلفزيون الكويتي أثناء مشاركته في القمة العربية الأفريقية بالكويت في ١٨/١١/٢٠١٣، منشور على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=76920#.UxNYiGVxXcs>

٦- قرار جمهوري بتعديل قانون تنظيم الجامعات الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠١٤/٢/١٨)، منشور على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=84389#.UxdDLmVxXcs>

٧- الرئيس عدلى منصور يصدر قراراً بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠١٤/٢/٢٨)، منشور على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=84685#.UxdDMmVxXcs>

٨- حصاد الهشيم، مرجع سابق.

٩- حديث الرئيس عدلى منصور للتلفزيون المصري بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠١٣، الهيئة العامة للاستعلامات، (٢٠١٣/٩/٤)، منشور على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=73509#.UxNWxmVxXcs>

بالإضافة إلى الجزء الأول من حديث الرئيس عدلى منصور مع رئيس تحرير جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٣، والمنشور على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=75208#.UxNXwGVxXcs>

يضاف إلى ذلك حوار لوكالة الأنباء الكويتية (كونا): زيارتي لتقديم الشكر للكويت أميراً وقيادة وشعباً لدعمها الشعب المصري ومساندة إرادته، والمنشور على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=76242#.UxNYS2VxXcs>

فضلا عن حوار مع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ (٢٠١٣/١٠/٧)، والمنشور على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=75247#.UxNYCWWxXc>

١٠- حصاد الهشيم، مرجع سابق.

١١- الجارديان: لماذا تخاطر السعودية بدعم الانقلاب في مصر؟، المال، (٢٠١٣/٨/٢٠)، منشور على الرابط التالي:

٣٢- الببلاوي: حل جماعة الإخوان المسلمين أو إقصاؤها ليس الحل، العربية نت، ٢٩/٨/٢٠١٣،

<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/08/29/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%AD%D9%84-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%88-%D8%A5%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A4%D9%87%D8%A7-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84.html>

٣٣- الببلاوي: لا يوجد مفهوم قانوني لإدراج الإخوان كجماعة إرهابية في مصر، موقع البلد الاخباري، ٢٥/١١/٢٠١٣، <http://www.el-balad.com/687921>

٣٤- «أنصار بيت المقدس» تتبنى الهجوم مديرية أمن المنصورة، العربية نت، ٢٥/١٢/٢٠١٣،

<http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/12/25/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-.html>

٣٥- ننشر نص بيان «الحكومة» لإعلان الإخوان منظمة إرهابية، صحيفة اليوم السابع، ٢٥/١٢/٢٠١٣،

<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1417160&#.U1HSVihIWNE>

٣٦- نص قرار محلب بتطبيق عقوبات جريمة «الإرهاب» على أعضاء «الإخوان»، المصري اليوم، ١٠/٤/٢٠١٤،

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/426569>

٣٧- المسلماني: المتظاهرون ضد الجيش في ذكرى النصر عملاء لا نشطاء... ولا يليق أبداً الصراع مع الوطن، بوابة الأهرام، (٥/١٠/٢٠١٣)، منشور على الرابط التالي:

<http://gate.ahram.org.eg/News/403060.aspx>

الطوارئ، (٢٩/٧/٢٠١٣)، منشور على الرابط التالي: [http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=71892#\\_VFc4sPmsVid](http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=71892#_VFc4sPmsVid)

٢١- منصور يصدر قراراً جمهورياً بتفويض إبراهيم محلب بالتصرف في أملاك الدولة بالمجان ونزع ملكية العقارات، الشروق، (٦/٣/٢٠١٤)، منشور على الرابط التالي: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=06032014&id=876ecc4e-8aeb-451c-adf3-0d5fcbfea171>

٢٢- حلمي النمنم: مصير الرئيس عدلى منصور، صحيفة الصباح، (٢٢/٣/٢٠١٤)، منشور على الرابط التالي: <http://www.elsaba7.com/articledetails.aspx?id=1877>

٢٣- مأزق «الدستورية» مع حصاد «منصور التشريعي»، الشروق، (١٠/٦/٢٠١٤)، منشور على الرابط التالي: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10062014&id=d1ba0baf-772d-495b-8f41-f21392d2c769>

٢٤- حصاد الهشيم، مرجع سابق.

٢٥- مصر.. عام على الانقلاب، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق.

٢٦- الببلاوي: الجيش لا يتدخل في السياسة. وهو الحصن الحامي للوطن، بوابة الأهرام، ٣١/٨/٢٠١٣، على الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1393149&eid=1076>

٢٧- الببلاوي: السيسي مجرد وزير في وزارتي، ومنصور يقدر يعزله، صحيفة الشعب الجديد، ١٥/٩/٢٠١٣، <http://elshaab.org/thread.php?ID=73662>

٢٨- الببلاوي: إذا ترشح السيسي للرئاسة سينجح باكتساح.. والفترة المقبلة تحتاج رئيساً قوياً، الأهرام العربي، ١٥/١٢/٢٠١٣،

<http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/38002.aspx>

٢٩- «الببلاوي»: نساء مصر أول من طالب بترشح السيسي للرئاسة لهوسامته»، صحيفة المصري اليوم، ٢٣/١/٢٠١٣، <http://www.almasryalyoum.com/news/details/380270>

٣٠- الببلاوي: مصر حصلت على ١٢ ملياراً مساعدات، الجزيرة نت، ١٢/٩/٢٠١٣،

<http://aljazeera.net/ebusiness/pages/6f5057ca-5f56-4199-9d8e-ec567743c095>

٣١- الإمارات لـ«الببلاوي»: دعمنا لن يستمر طويلاً، صحيفة صوت الأمة، ٢٧/١٠/٢٠١٣،

<http://www.soutalomma.com/articles/33714>